

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:
التكامل والتنمية بين ضرورة الانجاز
وواقعية الإمكانيات

إيمان شليحي
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
جامعة باجي مختار-عنابة

ملخص

أنت منطقة التجارة الحرة العربية ضمن محاولات الدول الأعضاء استكمال مسعى التكامل كضرورة زمنية و مكانية، وذلك من حيث أن الاقتصاد العالمي حالياً أصبح اقتصاد تكتلات من جهة، وما يشمل الإقليم من تقاطعات مختلفة و متعددة الاتجاهات على مستوى العلاقات الاقتصادية و التجارية من جهة أخرى. وبالنظر إلى تركيبة الاقتصاديات الأعضاء ومستواهم التنموي يطرح التساؤل حول طبيعة العلاقة بين التكامل الاقتصادي الإقليمي الجاري إلى حد ما بين الدول العربية و التنمية التي تمثل الهدف الأساسي و الموضوعي لكل منها ؟

Résumé

تظهر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كإحدى أهم نقاط تقاطع خطوط الهندسة الجديدة والقديمة المتجددة للعلاقات الاقتصادية العربية الإقليمية والعالمية. و هي كذلك، كونها تطورت ولا تزال في اتجاهات متعددة، مختلفة لكنها متلازمة مما يصعب موضوعياً ترجيح اتجاه على آخر وتحديد طبيعة التفاعل بينها وتأثير ذلك على ما تطمح إليه الدول الأعضاء من «تكامل-تنمية».

A l'ère d'une économie internationale, caractérisée par les blocs économiques, la zone arabe de libre échange représente la tentative la plus importante qui marque le long parcours d'intégration économique arabe. Cette modeste étude remet en question la relation entre l'intégration économique régionale des économies arabes et leur but principal: le développement.

بالنظر إلى طبيعة ومستوى الاقتصادات الأعضاء فإن ما يضع مسعاهم التكامل من خلال منطقة التجارة الحرة موضع التساؤل هو طبيعة العلاقة بين التكامل الاقتصادي

الإقليمي الجاري إلى حد ما بين الدول العربية والتنمية التي تمثل الهدف الأساسي والموضوعي لكل منها؟

لذلك يبدو من الضروري معاينة منطقة التجارة الحرة العربية من عدة جوانب:
أولاً: منطقة التجارة الحرة...أولى مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال الأسواق!

إذا كان المقصود من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إتمام عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي، فإنها أول مرحلة من مراحل تأتي في إطار حماية مصلحة تجارية مشتركة وتخصيص أحسن للموارد الاقتصادية، بفعل تأثير التغيرات في النشاطات الإنتاجية (انتشار وانحسار) وتحقيق كفاءتها الاقتصادية وهو ما ينعكس على تنمية القطاعات ومن ثم إحداث تنمية شاملة. وفيما يخص المنطقة العربية يمكن التوقف عند:

مدى قدرة المنطقة على الاستمرار بفاعلية وليس بصفة شكلية في التدرج نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي أي بعبارة أخرى ما مدى قدرة الجانب التجاري في العلاقات الاقتصادية البينية على إحداث ذلك التأثير المطلوب؟

التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي العربي.....المعاينة النظرية

يرتكز الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي على نظرية الاتحاد الجمركي المرتكزة بدورها على نظريات التجارة الخارجية ابتداء من التحليل النيوكلاسيكي وهو الإطار النظري الذي كرسه انجح تجربة لتكامل الاقتصادي الإقليمي في العالم وهو الاتحاد الأوروبي والتي كانت مسؤولة عن تطوير نموذج التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال الأسواق.

ونحن بصدد التحليل النظري للتكامل الاقتصادي العربي _في مرحلة منطقة التجارة الحرة_ وهي المرحلة الأولى في النموذج التكاملي من خلال الأسواق نأخذ بعين الاعتبار اختلاف وضعية الاقتصادات المؤسسة للنموذج والاقتصادات المطبقة له.

تقوم منطقة التجارة الحرة بين دولتين أو أكثر، إذا تم الاتفاق على إلغاء كل الحواجز الجمركية وغير الجمركية على تجارتها البينية بينما تحتفظ كل دولة بسيادتها التامة على سياستها التجارية تجاه العالم الخارجي.

حيث أن موضوع إقامة منطقة التجارة الحرة هو إزالة الرسوم الجمركية نجد أن موقف الدولة اتجاه تلك الرسوم تختلف حسب هيكلها الإنتاجي وينتج عن ذلك حالتين:¹ الأولى: أن أعضاء المنطقة هياكلها الإنتاجية مختلفة فانضمامها إلى المنطقة يؤدي إلى حالة تنامي بينها وبالتالي خلال تكاملها يتم إزالة الرسوم الجمركية البينية دون أن تكون بالضرورة مرتفعة بالإضافة إلى عدم وجود دافع قوي لتوحيد الرسوم الخارجية اتجاه باقي العالم، كون المنتجات المعنية بالحماية في كل دولة مختلفة.

أما الثانية: فهي حالة الدول الأعضاء هياكلها الإنتاجية متماثلة فانضمامها منطقة تجارة حرة يؤدي إلى خلق منافسة بين منتجاتها المتماثلة وهذا يؤدي إلى جعل منتجات كل دولة منافسة إما لمنتجات محلية أقل كفاءة للدول الشريكة في أسواقها أو لمنتجات مصدرها باقي العالم التي تكون تكلفتها أعلى بسبب تعرضها للحوجز الجمركية.

وتفرض بذلك العملية التكاملية في مرحلة منطقة التجارة الحرة تعديلا في تقسيم العمل ومن ثم تظهر إمكانيات توحيد التعريفات الجمركية أي الانتقال إلى مرحلة أكثر تقدما.

والملاحظ هنا حتى في حالة التماثل في الهياكل الإنتاجية للأعضاء وهي حالة الاقتصادات العربية، يكون للإجراءات المتخذة على المستوى التجاري أثر على الهيكل الإنتاجي .

فعلى مستوى القطاعات يحدث توسع للأنشطة الأكثر كفاءة وانكماش للأنشطة الأقل كفاءة والتي تتحول إلى أنشطة أخرى تكون فيها أكثر كفاءة وتستفيد كل من الأنشطة المنحسرة والمنتشرة من توسع السوق إذن من أهم الميزات الإيجابية التي تتحصل عليها الدولة العضو في منطقة تجارة حرة هي توسع السوق أمام أنشطتها المنتشرة والأنشطة الجديدة التي تعوض أنشطتها المنحسرة، حيث تظهر في هذه العملية تخصيص أحسن للموارد الاقتصادية.

علما انه هناك آثار أخرى للمنطقة لكن معاينة هاتين النقطتين بالذات جاء من أجل إسقاط التحليل على منطقة التجارة الحرة العربية.

إذن تظهر أهمية منطقة التجارة الحرة بالنسبة للدول النامية من خلال أهمية اتساع السوق فإذا حاولت الدول العربية وهي دول بحاجة إلى تنمية إقامة صناعات فإن هذه الأخيرة تعتمد على تكنولوجيا توافق مستوى الدول المتقدمة لذلك الحجم الإنتاجي

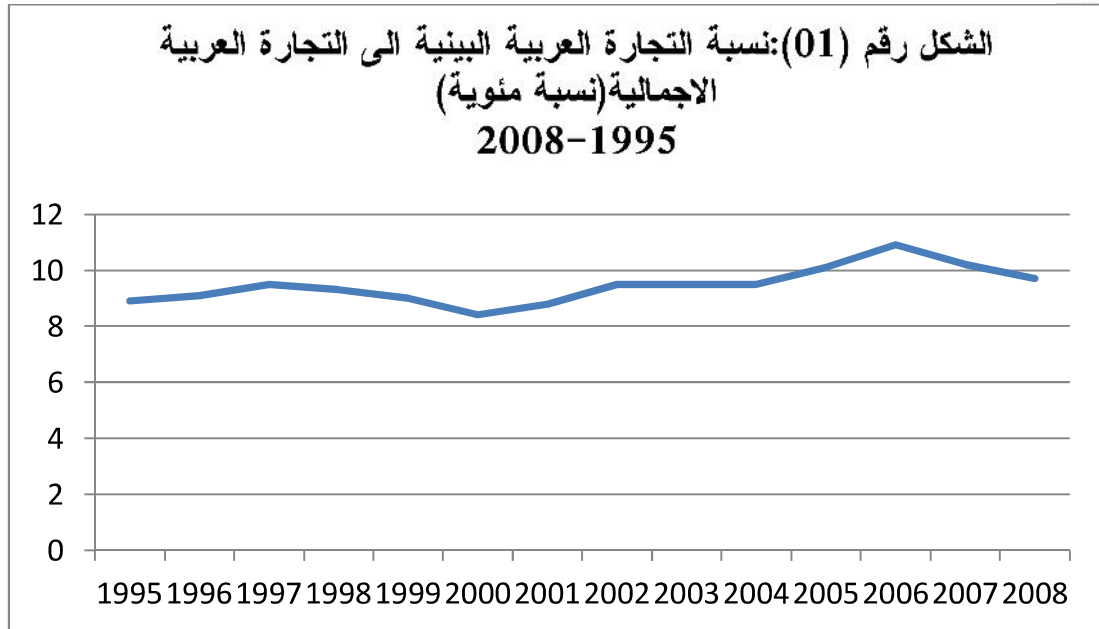
المطلوب لهذه المعدات يكون ضخّم وبسبب ضيق السوق المحلية، تقوم الدول النامية باستغلالها بأقل من طاقتها الإنتاجية لذلك تحقق خسائر وترتفع تكلفتها إذن السوق الواسعة تحقق وفورات الحجم للإنتاج الكبير.

أيضا سيؤدي ضيق السوق المحلية إلى تخصيص الدولة في عدة منتجات بكميات قليلة وهو ما ينعكس في ارتفاع تكلفة الإنتاج، بينما في حالة اتساع السوق تخصص الدولة في إنتاج عدد قليل من السلع بكميات أكبر. من جهة أخرى تمكن السوق الواسعة من التخصص في جزء من المنتج عن طريق خلق صناعات لها روابط أمامية وخلفية وبالتالي إمكانية إقامة صناعات متكاملة يكون فيها منتج دولة معينة مدخل إنتاج في صناعة أخرى في دولة ثانية.

التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي العربي.....المعاينة الواقعية

تم الإعلان عن استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2005 التي انطلقت في بداية 1998 بتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لعام 1981.

فإذا حاولنا معاينة التجارة العربية البينية للفترة الممتدة من 1995 إلى 2008 سنجد ما يلي:



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

-البيانات من 1995 إلى 2002: د.محمد محمود الإمام وآخرون،منطقة التجارة الحرة العربية التحديات وضرورات التحقيق، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد البحوث العربية والدراسات العربية، بيروت، ديسمبر 2005.ص 139.

- البيانات من 2003 إلى 2008: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، 2008 على موقع انترنيت: ص، 148.

<http://www.amf.org.ae/amf/website/pages/page.aspx?Type=8&ID=634>

-البيانات 2008:صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2009، ص142: نلاحظ أن نسبة التجارة البينية العربية لم تتجاوز (9%) من التجارة الإجمالية العربية خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 1999 لتتخفض هذه النسبة ابتداء من سنة 2000 إلى اقل من (9%) وهي فترة بعد الدخول في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ثم عادت إلى نسبة (9%) دون أن تتجاوزها حتى سنة 2004 لتصل إلى (10.2%) سنة 2007 و (9.7%) سنة 2008.

وهي نسبة منخفضة جدا بالنسبة لتجمع تكاملي .

يظهر إذن إن اثر إقامة منطقة تجارة حرة ضعيف أو معدوم تقريبا على التجارة العربية البينية وذلك لانعدام قدرة التأثير الحقيقية والمرتبطة بالإنتاج السلعي أو تدني مستوى المصلحة التجارية المشتركة.

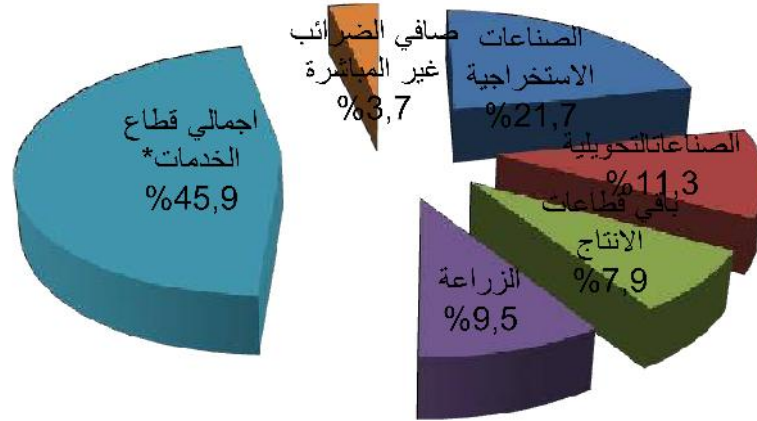
ويجد ما سبق تفسيراً له في هيكل الاقتصادات العربية حيث أن معاينتها في هذا الصدد تأتي من اجل الوقوف عند نقطتين مهمتين:

أولاً: لتقديم تفسير آخر لما سبق ذكره وهو أن الاقتصادات التابعة للمحروقات في التصدير والتكنولوجيا في الاستيراد من الطبيعي أن ينخفض نصيبها من التجارة الخارجية من جهة وتجارها البينية من جهة أخرى.

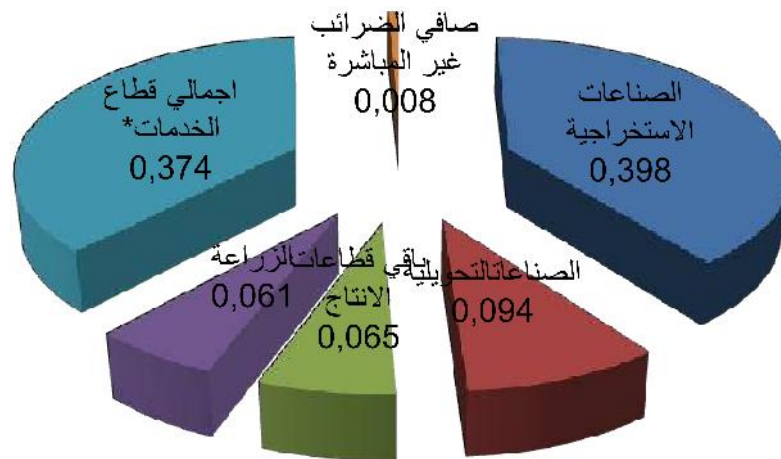
ثانياً: أثر إقامة منطقة تجارة حرة على الاقتصادات العربية متوقف على القطاعات المنتجة إذا كانت قد حققت تحرير التبادل البيني.

يبين الشكل الموالي الهيكل القطاعي للناتج الداخلي الخام لسنة 1995 وهي فترة ما قبل منطقة التجارة الحرة وللسنة 2007 وهي سنتين بعد استكمال منطقة التجارة الحرة:

الشكل رقم (02): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للدول العربية
1995



الشكل رقم (03): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للدول العربية
2007



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات صندوق النقد العربي، التقرير

الاقتصادي العربي الموحد 2008، على موقع انترنت: ص 23

<http://www.amf.org.ae/amf/website/pages/page.aspx?Type=8&ID=634>

ويظهر أن في العام 2007 حصة الصناعات الاستخراجية بلغت (39.8%) من

الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بينما كانت قد قدرت بـ (21.7%) سنة 1995.

أما الصناعات التحويلية وهي الأهم نجد أن نسبتها سنة 2007 بلغت (9.4%) مقارنة

بـ (11.3%) سنة 1995 علما أن هذه النسبة كانت (10.6%) سنة 2000، (9.4%)

سنة 2006 وهو ما يدل على أنها في تدهور مستمر بالرغم من أن أثر تحرير التجارة البينية كان يجب أن يظهر على هذا القطاع.

باقي قطاعات الإنتاج تمثل نسبة (7.9%) من الناتج المحلي الإجمالي العربي للعام 2007 وكانت (7.9%) في العام 1995، (6.5%) سنة 2000، (6.2%) سنة 2006، كما يؤكد قطاع الزراعة التدهور في قطاعات الإنتاج السلعي باستثناء الصناعات الاستخراجية حيث وصل إلى (6.1%) من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بعد أن كان (9.5%) سنة 1995، (8.3%) سنة 2000، (6.2%) سنة 2006.

وتأتي هذه النظرة من هذا الجانب تحديدا لمنطقة التجارة الحرة العربية من أجل تثبيت التالي:

إذا كان المنهج المتبع لا رجعة فيه ونظرا للمعطيات الاقتصادية للتجمع العربي فيمكن أن يكون له أثر ايجابي ومهم إذا رافقته إجراءات تكاملية على المستوى الإنتاجي حتى يكون للسوق الواسعة التي يوفرها معنى وتكون فيها سلع محلية تخضع إلى التحرير البيني وتحديث الآثار المطلوبة.

قد يكون التحليل المتمحور حول التنمية بالارتكاز على الصناعة هو تحليل تقليدي بالنظر إلى مستوى التطور في الاقتصاد العالمي، إلا أن الحقيقة التي يجب إدراكها أن الدول المعنية بالتجمع التكامل العربي متأخرة فعلا عن مستوى التطور الحالي للاقتصاد العالمي لذلك الواقع الموضوعي لهذه الاقتصادات يدفع إلى هذا التحليل.

من ناحية التنمية فإن التصنيع يعتبر عملية تنمية اقتصادية يعبأ فيها الجزء المتنامي من الموارد الوطنية من أجل تطوير الهيكل الاقتصادي المتعدد الفروع والحديث نسبيا والذي يتميز بوجود قطاع تحويلي ديناميكي ينتج وسائل الإنتاج و سلع الاستهلاك وقادر على توفير معدلات عالية لنمو الاقتصاد كله وتحقيق التقدم الاقتصادي الإجمالي.² وبالنسبة للدول العربية قد لا تكون هناك إمكانية إقامة صناعة إلا على مستوى إقليمي. من ناحية تعبئة الموارد والتكنولوجيا وأيضا توفير السوق.

إذ أن التنمية يجب أن تنصب على تغيير وتطوير هيكل وبنيان الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي على مدى فترة زمنية طويلة.³

ثانيا: التكتل التجاري العربي.....جزء من الاقتصاد العالمي

ضعف التجارة العربية البينية يعكس ضعف وهيكلة التجارة العربية الإجمالية: بلغ إجمالي الصادرات العربية (784.7) مليار دولار سنة 2007 بنسبة نمو تساوي (16.1%) مقارنة بالنسبة التي سبقتها، حيث قدرت بـ (675.6) مليار دولار سنة 2006، وهي اضعف نسبة منذ سنة 2003⁴ تمثل الصادرات العربية نسبة قدرها (5.7%)⁵ من الصادرات العالمية والملاحظ حول هذه النسبة أنها تختلف من سنة إلى أخرى تبعا للتغيرات الطارئة على أسعار النفط والعوامل الأخرى المرتبطة بسوقه العالمية، مثل التغير في قيمة الدولار والطلب على مستوى تلك السوق.

حيث نجد أن نسبة الصادرات العربية إلى الصادرات العالمية بلغت (11.6%)⁶ سنة 1980 وذلك بفعل الصدمة البترولية التي تسببت فيها الحرب العراقية_الإيرانية حيث بلغ سعر البرميل (39 دولار) مطلع سنة 1981⁷، من أحسن الأدلة على تبعية الصادرات العربية للنفط وتبعية النفط للسوق العالمية وإرادة الدول القادرة على التأثير فيها. انهيار الأسعار سنة 1986 إلى ما دون (9 دولار) للبرميل، حيث قامت الدول الصناعية المتطورة بضخ كميات كبيرة من احتياجاتها من الأسواق مما أدى إلى انهيار السعر العالمي الذي حددته الاوبك وبعد انهيار الأسعار قامت بإعادة بناء خزين استراتيجي ضخم من خلال شرائها من الأسواق العالمية كميات كبيرة وبأسعار منخفضة⁸.

بينما وصلت النسبة إلى (37.9%)⁹ من الصادرات العالمية سنة 2005 في المقابل وصل سعر البرميل إلى (60 دولار).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن صادرات الإمارات العربية و المملكة العربية السعودية تساوي (52.8%)¹⁰ من الصادرات العربية.

تمثل صادرات تسعة دول منتجة للنفط (الإمارات، السعودية، الجزائر، ليبيا، العراق، قطر، البحرين، الكويت، عمان)، (88.73%)¹¹ من إجمالي الصادرات العربية سنة 2007.

أما الواردات الكلية فقد قدرت بـ (508 مليار دولار) لسنة 2007 بنسبة (3%) من الواردات العالمية وكان هيكلها كالتالي (38%) منها آلات ومعدات نقل، (27.8%)

مصنوعات،(12.7%) اغذية ومشروبات،(7.9%) منتجات كيمياوية،(4.9%) مواد خام،(2.8%) سلع أخرى.¹²

وبالنظر إلى هيكل الصادرات العربية نجد أن الوقود المعدني يمثل (75.4%) من الصادرات الكلية، والمصنوعات (11.8%) أما الآلات و المعدات (4%) والمنتجات الكيماوية (3.6%)، الأغذية و المشروبات (2.1%) والمواد الخام (2.1%).¹³

إن واضح أن الصادرات العربية خارجة عن سيطرة الاقتصادات العربية وهنا يمكن ملاحظة علاقة الاقتصادات العربية بالاقتصاد العالمي من حيث مسألة الاندماج. خاصة وان اكبر نسبة من الصادرات العربية هي عبارة عن سلع لا تحتاج إلى مستوى متقدم من المعرفة والتقنية أو حتى إلى جهاز إنتاجي لأنها تخص قطاع تحت سيطرة الدولة والاستثمار الأجنبي.

الإقليم العربي..... والتكامل الاقتصادي

يغطي الإقليم العربي (22 دولة) جزءا من قارتي آسيا وإفريقيا متصلا يساوي 10% من مساحة العالم.¹⁴

يقطنه حوالي 326 مليون نسمة سنة 2007¹⁵ يتشاركون في هدف التنمية، ويتقاسمون القيم الحضارية و اللغوية و الثقافية و الدينية.

و إن كانت تلك القيم من الثوابت الراسخة فان المتغيرات التي تحكم العلاقات الاقتصادية الداخلية و الخارجية للإقليم هي التاريخ بشقيه الاقتصادي والسياسي. فأول تكتل بين الدول العربية جاء للحفاظ على استقلالها الحديث العهد، توصلت من خلاله إلى إقامة منطقة تجارة حرة سنة 1964 سميت "السوق العربية المشتركة" التي ظلت تعاني التعثر حتى تحولت إلى منطقة تجارة حرة عربية كبرى سنة 1998 لتستكمل إجراءاتها سنة 2005.

وقبل الخروج من أزمة التكامل الاقتصادي العربي جاءت التحولات في النظام الاقتصادي العالمي لتطرح إشكالية الاندماج إقليمي وعالميا، وفي هذا الإطار برزت أهمية العلاقات الإقليمية والعالمية لكل دولة من أعضاء المنطقة العربية وما أفرزته كان عبارة عن التزامات في إطار المنظمة العالمية للتجارة و اتفاقيات مؤدية إلى إقامة مناطق تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي خاصة.

فإذا أخذنا الدول العربية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أن مكونات العلاقات الاقتصادية و التجارية لكل واحدة من الأعضاء تضعها أمام التزامات في ترتيبات أخرى أهمها إلى جانب الترتيب العربي /العربي: ترتيب عربي/أوروبي، عربي/منظمة عالمية للتجارة، ترتيبات أخرى ثنائية وإقليمية.

نعترف اعترافا كاملا بأنه من الطبيعي أن يكون للدولة العضو في منطقة التجارة الحرة كامل الحرية والاختيار في علاقاتها الاقتصادية والتجارية، لكن المشكل المطروح هو وزن و نوع كل واحدة من العلاقات في تكوين العلاقات الاقتصادية والتجارية لدولة عضو في تجمع تكاملي هش، وهو ما يكون الفاصل في إمكانيات استمرار كل منها على حساب الأخرى أو مع بعضها البعض.

و كمحاولة لتوضيح الفكرة أكثر نجد أن عدد الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هو ثمانية عشرة دولة بانضمام الجزائر بداية 2009، أربعة عشرة منها أي باستثناء السودان، العراق، ليبيا وموريتانيا هي على اتفاق مع الاتحاد الأوروبي من أجل التوصل إلى إقامة مناطق تبادل حر¹⁶ وهو ما يعني أن (77.77%)¹⁷ من اقتصادات الكتلة المعنية (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) بدأت من خلال الشراكة وتستمر في تطبيق التزاماتها نحو إقامة منطقة تبادل حر أخرى غير عربية.

أيضا من بين الثمانية عشرة دولة عربية أعضاء المنطقة العربية إحدى عشرة دولة منها هي عضو في منظمة التجارة العالمية، وهو ما يعني أيضا أن (61.11%)¹⁸ من اقتصادات الأعضاء ملتزمة بقواعد المنظمة في معاملاتها التجارية.

ومع أن هذه المعايير بسيطة ومعروفة إلا أن إعادة طرحها وبهذا الشكل يعزز مصداقية التساؤل حول الأهمية النسبية لمنطقة التجارة الحرة العربية. ويتبين أن المطلوب من منطقة التجارة الحرة العربية هو أكثر مما تقدمه تلك الترتيبات الأخرى بل ومختلف عنه تماما.

إذا كان الترتيب تكاملي عربي هدفه الرئيسي تحرير التجارة فقط في ظل الالتزامات الأخرى الأكثر قوة والأكثر واقعية فهو لا يرقى إلى مستوى الاحتياجات الموضوعية للدول الأعضاء و بهيكلها الاقتصادية، وهكذا لن تكون منطقة التجارة الحرة العربية أكثر من منفذ لتصريف المنتجات العربية غير القادرة على المنافسة

في الأسواق الأوروبية والعالمية، وأحسن دليل على ذلك هو انضمام الجزائر في هذا التوقيت بالذات.

ثالثا: التكامل الاقتصادي العربي والتنمية.....الفرصة والفترة

عرفت فترة الخمسينات أول محاولة تكاملية للاقتصادات العربية بإقامتها للسوق المشتركة متأثرة بالظروف الإقليمية التي ميزتها، قيام السوق الأوروبية وكان عبئ التنمية والخروج من التخلف في فترة ما بعد الاستعمار مباشرة، عبء ثقيل لكنه في نفس الوقت مختلف في كل واحدة من الدول باختلاف نوع اهتماماتها في بناء الدولة حديثة الاستقلال و في إتباع منهج معين واستعمال إمكانيات معينة تختلف في كل واحدة منها وباختلاف مجموعات الدول اختلفت نماذج التنمية التي كانت سائدة في تلك الفترة.¹⁹

فالدول الرأسمالية اهتمت بالنمو الاقتصادي ووضعت له أسسا ديناميكية منصبة على الدور الأساسي للاستثمار معتمدة على النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية والتي تركز على محورية تخصيص الموارد و الدور الجوهري بتكوين رأس المال ومعدلات الادخار و المعونات الرأسمالية أما الدول الاشتراكية فاعتمدت على تبادل المعونات في إطار الكوميكون وفي ظل إدارة مركزية لكل دولة شؤونها التنموية لكن بالتفاهم مع شركاء في التدفقات الاقتصادية والتقنية فيما بينها.

بينما لم تصل الدول النامية إلى المركزية لاقتصاداتها وأيضا لم تصل إلى مستوى يمكنها من تبادل المعونات هي فقط أخذت منهج التخطيط من الدول الاشتراكية. صعبت سيطرة الدول الاستعمارية على القطاع الاستخراجي على الدول النامية النفطية التوسع في أنشطة أخرى وبالتالي اعتمدت النمط الريعي للاقتصاد ولم يتولد لديها فكر يعتمد على الجهد الإنتاجي.

مع أن تلك الفترة عرفت على المستوى النظري تطبيق الحماية للصناعات الناشئة حيث لم تكن الدول العربية مؤهلة إطلاقا لاغتنام تلك الفرصة.

إذن بالنسبة للدول العربية لم يكن هناك مجال لتنمية على مستوى إقليمي بسبب اختلاف الرؤى التنموية وبالتالي اختلاف السياسات والاستراتيجيات وتباين فترات الاستقلال بالنسبة للدول وبالتالي عجز مجلس الوحدة عن استكمال منطقة التجارة الحرة.

فترة السبعينات والثمانينات²⁰ قد تكون أهم فرصة ضائعة بالنسبة للدول العربية كتجمع تكاملي. ففي هذه الفترة كان هناك تقريبا اعتراف بان المدخل التجاري غير كافي لإحداث التكامل الاقتصادي الإقليمي بين اقتصادات ضعيفة وتابعة للعالم الخارجي والدليل على ذلك موجود في فكرة تبادل الموارد (اليد العاملة ورأس المال) لتغطية العجز لدى دول الإقليم، ومن ثم ظهرت الدعوة إلى مشاريع مشتركة تساهم فيها الحكومات وترعى فيها القطاع الخاص.

وحدث على مستوى الجهود المبذولة مبادرتين هامتين:

الأولى: هي لإعداد لعملية التنسيق بين خطط التنمية وهو ما يقتضي التنسيق بين المخططين بدعم قدراتهم الفنية وهذا من أجل توفير منظور بعيد المدى لاقتصاد عربي متكامل تجد فيه كل دولة موقعا مناسباً لها فيه.

أما التنمية تكون مهمة التكامل في ظل الاعتماد الجماعي على النفس المهم في هذه الإستراتيجية هو توفر قيادات ميدانية ذات بعد تنموي يتجاوز حضورها النظري.²¹ أما الثانية: فكانت فرصة بناء إستراتيجية لتنمية الصناعة العربية في إطار الاعتماد الجماعي على النفس لكن الدول العربية لم تكن مهيأة للتكامل الإنتاجي، لكن ما زاد في تعثر العمل العربي المشترك في تلك الفترة كان المستجدات السياسية.

فترة السبعينات عرفت نقلة نوعية مهمة جدا لكنها ليست في صالح الدول النامية منها الدول العربية وهي "فقدان السوق لمعناه التقليدي وظيفته كحامل لمؤشرات تخصيص الموارد لأغراض التقدم"²²، وهذا بسبب تطور النظام الاقتصادي إلى مرحلة المعرفة أي تجاوز مرحلتَي الزراعة والصناعة والوصول إلى سيادة الخدمات. والحماية لم تعد الآن متاحة للصناعات بل هي مفروضة على الملكية الفكرية التي تنتقل محمية مع رأس المال.

وتسببت المرحلة التي وصل إليها الاقتصاد العالمي في محدودية الاختيارات أمام الدول بحاجة إلى تنمية إذ أن اهتماماتها الرئيسية "التنمية-التصنيع" يبدو تقليدي أمام التطورات الحاصلة وهي في مواجهة الاندماج عن طريق الترتيبات التي تتولى فيها الدول المتقدمة عملية التطوير.

من خلال ما تقدم تبين لنا التالي:

أن كل من التنمية، التكامل الاقتصادي الإقليمي والاندماج في الاقتصاد العالمي هي عبارة عن حلقات مرتبطة ببعضها البعض لكن المشكل المطروح على الاقتصادات العربية هو أي من الحلقات ستجر الأخرى والسبب في كونها مشكلة هو أن كل منها تأتي في مرحلة تاريخية وظروف اقتصادية معينة وبما أن الفترات قد تعاقبت على الوضعية الثابتة تقريبا للاقتصادات العربية فهي تجد نفسها اليوم مطالبة بكل واحدة من تلك الحلقات المترابطة وهو ما يزيد في صعوبة تحقيقها.

الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي يركز على نظرية التجارة الدولية، وخلق وتحويل التجارة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار وضعية الدول بحاجة إلى التنمية خاصة من جانب الآثار الانحسارية إذن يجب أن تكون هناك قدرة على التحول إلى أنشطة أخرى، وهذا متوقف على قدرة الجهاز الإنتاجي وموارده المالية.

في الحقيقة أن التكامل من خلال الأسواق على غرار النموذج الأوروبي قائم على التقارب في المستويات الاقتصادية وعلى مستوى الهياكل الاقتصادية ومستويات المعيشة لمواطنيها وحتى يتوفر للتكامل وفق هذا المنهج عوامل نجاح مهمتي التكامل والتنمية من الضروري أن يكون هناك جهاز تكاملي يضع إستراتيجية تنمية تكاملية تأخذ منها خطط التنمية الوطنية توجهات وتبين ما يجب أن يقوم به التجمع من أجل تحقيق التنمية.

كما لاحظنا من التحليل والبيانات: ابتداء من ضعف الهيكل الاقتصادي للدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية خاصة ضعف القطاع الإنتاجي نتحدث بالدرجة الأولى عن الصناعات التحويلية والزراعية لأنها هي القادرة على توفير السلع التي هي موضوع التحرير فإن الاستمرار مرهون بإجراءات على المستوى الإنتاجي إلى جانب التجاري.

يعاني الإقليم العربي من ضعف القدرات الاقتصادية والتفسير الوحيد والصحيح لضعف التبادل البيني ومع باقي العالم، حيث قول أن التجارة البينية متدنية لا يكفي، السبب الأول لان تجارتها مع العالم الخارجي منخفضة أصلا و السبب الرئيسي هو ضعف الجهاز الإنتاجي للاقتصادات العربية.

إن شدة انخفاض تنافسية السلع العربية باستثناء المحروقات يجعلها تابعة على مستوى التصدير والاستيراد والمطلوب من منطقة التجارة الحرة العربية في الحقيقة هو خلق صناعة وتحقيق التقدم للصناعات القائمة ورفع تنافسيتها.

إن الدول العربية انتهجت التكامل من خلال الأسواق منذ 1964 وحتى 1998، حيث حرصت الدول العربية طيلة تلك الفترة بغض النظر عن حجم المجهودات المبذولة لتوفير سوق واسعة، إن فهي مطالبة الآن بتوفير السلع لتلك السوق، أي توظيف تلك السوق لبناء هياكل اقتصادية قادرة على التعامل فيه، من خلال استثمارات متكاملة لها روابط أمامية وخلفية حتى تستفيد معظم الدول الأعضاء لكن ذلك قد يحتاج إلى تنازلات تقدمها الدول الأعضاء إذا كانت "المصلحة الاقتصادية المشتركة" متوفرة، وهي كذلك فعلا على مستوى القطاع الإنتاجي وليس على مستوى التجارة، حيث يكون النفط هو المحرك الأساسي من حيث موضوع الاستثمارات، الموارد المالية التي يوفرها، الموارد التي يوفرها لتأهيل العمالة وخلق رأسمال بشري ونقل المعرفة و التكنولوجيا وتقوية البحوث والابتكارات.

أما التنازلات فتخص عاملين أساسيين:

شدة ارتباط العائدات النفطية بميزانيات الدول النفطية وتنمية حس اجتماعي حقيقي يقبل الاندماج البيئي ويساهم فيه عن طريق تشجيع السلع المحلية المنتجة في إطار الاستثمارات المشتركة والمتكاملة حتى وإن كانت تحقق مستوى أقل من الرفاهية، وذلك من أجل رفع قدراتها التنافسية داخليا لأنه من الصعب عليها أن تكون لها قدرات تنافسية في الأسواق الأوروبية والعالمية وتكون هذه المهمة مرتبطة بمرحلة لاحقة من تطورها.

المراجع

- 1- الدكتور عبد الهادي يموت، دكتور نجيب عيسى، مدخلا إلى دراسة التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث، معهد الإنماء العربي الطبعة الأولى بيروت، 1978، ص 96.
- 2- فؤاد مرسي، فصول في التكامل الاقتصادي العربي، العربية للدراسات و النشر، السنة غير متوفرة، ص 29.
- 3- د. محمد بن دليم القحطاني وآخرون، التكتلات الاقتصادية الدولية وتحديات التكامل الاقتصادي العربي، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 167.
- 4- صندوق النقد العربي، « التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، 2009 » ص 142، على موقع انترنيت:
<http://www.amf.org.ae/amf/website/pages/page.aspx?Type=8&ID=634>
- 5- نفس المرجع السابق، ص 142.
- 6- محمد حمدي المسلماني، « التجارة الخارجية العربية، دراسة للاتجاهات منافسة الصادرات السلعية العربية مع العالم وإمكانية زيادة التجارة البينية في كتاب منطقة التجارة الحرة العربية، التحديات و ضرورات التحقيق »، تحرير محمد محمود الإمام، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، بيروت، ديسمبر 2005، ص 152.
- 7- على موقع انترنت <http://www.aljazeera.net>
- 8- ا. د عبد الأمير السعد، « اقتصاد العالمي - قضايا راهنة »، تقديم سمير أمين، مركز البحوث العربية والإفريقية، دار الأمين للنشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى 2007، ص 22.
- 9- « التقرير الاقتصادي العربي الموحد » 2008، مرجع سابق، ص 142.
- 10- نفس المرجع السابق، ص 143.
- 11- تم حسابها من طرف الباحثة اعتمادا على البيانات المتوفرة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، ص 359.
- 12- « التقرير الاقتصادي العربي الموحد »، مرجع سابق، ص 145. (12)
- 13- نفس المرجع السابق، ص 23.
- 14- محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ديسمبر 2004، ص 483.
- 15- « التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008 »، مرجع سابق.
- 16- ابتداء من برشلونة 1995 والاتفاقية الإطارية التي وقعها مجلس التعاون الخليجي مع الاتحاد الأوروبي منذ 1988 والتي أسست لمفاوضات مازالت قائمة لإنشاء منطقة تجارة حرة.
- 17- تم حسابها من طرف الباحثة.

- 18- تم حسابها من طرف الباحثة.
- 19- محمد محمود الإمام وآخرون، *بدائل التنمية العربية*، تحرير مدحت أيوب، مركز البحوث العربية والإفريقية، الجمعية العربية للبحث الاقتصادية، دار الثقافة الجديدة ص225.
- 20- نفس المرجع السابق، ص240.
- 21- عبد الأمير السعد، *اقتصاديات السوق والتنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة*، في دراسات عربية، العدد 9/8/7، النسخة التاسعة والعشرون، ماي1993.
- 22- محمد محمود الإمام وآخرون، *بدائل التنمية العربية*، تحرير مدحت أيوب، مركز البحوث العربية والإفريقية، الجمعية العربية للبحث الاقتصادية، دار الثقافة الجديدة، 2008، ص244.